

دعوى خروج الصحابة ﷺ على عثمان ﷺ

دراسة عقديّة نقدية

دكتوراة / مريم بنت عبد الله باقازي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى الرد على الشبهات المثارة حول دعوى خروج الصحابة ﷺ على عثمان ﷺ، وذلك بتفنيد شبهة إقرار الصحابة على الخروج على عثمان ﷺ، وإثبات دفاعهم عنه قولاً وفعلًا، وتبرنتهم من الوقوع فيما نهى عنه الشرع من الإحداث في الدين، مع بيان ضعف الروايات الواردة في منابذة بعضهم لعثمان ﷺ وخروجهم عليه، وكذا تقرير أصل معتقد أهل السنة والجماعة في عدم جواز الخروج على الحكام. وقد أسفرت نتائج البحث على أنه لم يصحّ عن أحد من الصحابة ﷺ أنه رضي بالخروج على عثمان ﷺ، أو أشار به أو أيّده أو أعان عليه، وما ورد في ذلك من المرويات فهي دائرة بين الضعيف الذي لا يثبت، والمكذوب المخلوق، وأكثرها وردت من طرق سلسلة بالكذابين والمتروكين، كما أنه لم يكن في الصحابة خارجي واحد، بل ثبت عن أكثر الصحابة ﷺ نصرتهم ودفاعهم عن عثمان ﷺ بالقول والفعل، وأنّ موقفهم موافق لمعتقد أهل السنة والجماعة في حرمة الخروج على الحاكم المسلم. ومما يستفاد أيضا: أنه لا ينبغي الاعتماد على كل ما جاء في كتب التواريخ دون النظر في صحة أسانيدھا، ففيها كثير من الروايات الضعيفة والمكذوبة التي تمس أصول المعتقد الصحيح.

والله الموفق،،،

الكلمات المفتاحية: (الخروج – الصحابة – عثمان بن عفان ﷺ).

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضَلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

ويعد...

فإِنَّ نَبِيَّنَا الْكَرِيمَ ﷺ قد ترك هذه الأمة على المحجة البيضاء، والطريقة الصافية الغراء، لا يزيغ عنها إلا جاهل حائر، أو معاند مكابر.

وإنَّ ممَّا جرَّ على أُمَّتِنَا ذُبُولًا مِنَ الْفِتَنِ وَالْمَحَنِ: ظُهُورُ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ، وَمِنْهَا فِرْقَةُ الْخَوَارِجِ، الَّتِي نَبَتَتْ نَابِتَتُهَا السُّوءُ فِي عَهْدِهِ ﷺ (١) حِينَ خَرَجَ أَوَّلَ خَارِجِي، وَهُوَ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِي (٢).

ولم تزل بدعة الخروج منذ ذلك الوقت إلى وقتنا هذا نقتل في عضد الأمة الإسلامية، وتعيث فيها فسادا، وانبرى لها أدياء يدعون إليها، ويؤيئون أفعالها، ويبثون شبهها وبهرجها، وبالمقابل مازال أهل الحق يدحضون هذه الشبه، ويبينون ضعفها وهآءها، منذ أن ناظرهم حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- في

(١) أخرج مسلم في الصحيح: ك: الزكاة /باب: باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/٧٤٠-١٠٦٣)، والنسائي في الكبرى واللفظ له: ك: باب: باب من قال في القرآن بغير علم (٧/٢٨٥-٨٠٢٣) وغيرهم من طرق عن أبي الزبير عن جابر -قال: كان رسول الله ﷺ بالجعرانة وهو يقسم التبر والغنائم، وهو في حجر بلال، فقال: رجل: إسنل يا محمد، فإني لم تعدل! فقال: ويلك، ومن يعدل بعدني إذا لم أعدل؟!، فقال عمر: دعني يا رسول الله حتى أضرب عنق هذا المنافق، فقال رسول الله ﷺ: "إن هذا في أصحاب، أو أصبحاب له؛ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، وفي رواية لأحمد (١٧/٧٤-١١٠٨): يخرج من ضئضئ هذا...؛ أي: من نسله. ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٦٩/٢).

(٢) لسمه خرّوص بن زهير بن السعدي، الملقب بذي الخويرة، ويقال له: ذو النُدْبَةِ، من بني تميم. خاصم الزبير فأمر النبي ﷺ باستيفاء حقه منه. وأمره عمر بن الخطاب بقتال (الهرمزان) فلستولى على سوق الأهواز ونزل بها. ثم شهد صفين مع عليّ ﷺ. وبعد قصة الحكمين صار من أشد الخوارج على عليّ، فقتل فيمن قتل بالنهروان. تنظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤٤/٢)

القصة المشهورة وإلى وقتنا هذا، وهذا مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوّه، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين"^(١).

هذا ومن تلكم الشبه التي عكف على نشرها بعض الخوارج إمعاناً في غيهم، ونشراً لباطلهم: شبهة خروج الصحابة رضي الله عنهم على عثمان رضي الله عنه، مستندين إلى شبه عديدة ومرويات باطلة، وأسانيد واهية تقيّد أنّ الصحابة رضي الله عنهم بالخروج على عثمان رضي الله عنه، وأنهم كانوا يحكيون المؤامرات عليه لخلعه، بل وزعموا أنهم شاركوا في سفك دمه رضي الله عنه. لذا جاء هذا البحث ليُجَلِّي هذا الموضوع، ويُفند تلك الشبه، من خلال بيان الموقف الصحيح للصحابة رضي الله عنهم من مقتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه.

أولاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى مجموعة من المرامي، ألخصها فيمايلي:

- ١- بيان الموقف الصحيح للصحابة من مقتل عثمان رضي الله عنه.
- ٢- تفنيد شبه إقرار الصحابة على الخروج على عثمان رضي الله عنه.
- ٣- بيان ضعف الروايات الواردة في مناقبة بعض الصحابة لعثمان وخروجهم عليه.
- ٤- تنزيه الصحابة عن الوقوع فيما نهى عنه الشرع من الإحداث في الدين.
- ٥- تقرير أصل معتقد أهل السنة والجماعة في عدم جواز الخروج على الحكام.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لاشك أنّ موضوع موقف الصحابة رضي الله عنهم من مقتل عثمان رضي الله عنه قضية مطروقة في كتب التاريخ والسير كتاريخ الطبري، والكامل لابن الأثير والبداية والنهاية لابن كثير وغيرها من الكتب والمصنفات التاريخية، إلا أنّ هذه الكتب تناولت القضية عن طريق السرد التاريخي الذي يهدف إلى التجميع والحشد للمرويات دون النظر في صحتها من عدمها، ولذلك لا ينبغي التعويل عليها مطلقاً في بناء صورة صحيحة عن موقف الصحابة رضي الله عنهم من مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، لاسيما وأنه موطن شبهة استغله البعض في تسويغ الخروج على الحكام، وهذا ما يختلف عن هذه الدراسة التي

(١) هذا الحديث مختلف فيه، وقد روي عن جمع من الصحابة، وضعفه الجمهور، وصححه أحمد وابن عبد البر، قال العلامة إبراهيم بن الوزير: "وهو حديث مشهور صححه ابن عبد البر". وروي عن أحمد أنه قال: "هو حديث صحيح". وفي كتاب اللعل للخلال عن أحمد سئل عنه فقيل له كأنه كلام موضوع؟ فقال: لا هو صحيح فقيل له: ممن سمعته؟ فقال من غير واحد... وحزم الحافظ العلاني بأن الحديث حسن. ينظر: العواصم والقواصم في الذنب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٣٠٨/١)، وذكر العلامة ابن القيم طرق الحديث في مفتاح دار السعادة ص (١٦٣-١٦٤)، وانظر الحطّبة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان (ص ٧١).

اتخذت منها نقدياً تحليلياً يمكن من خلاله استنتاج الموقف الصحيح للصحابة رضي الله عنهم من هذه الفتنة.

وقد وقفتُ على دراستين لهما علاقة بموضوع البحث:

الأولى: رسالة علمية بعنوان (فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه)^(١) للدكتور محمد بن عبد الله الغبان، وهي رسالة واسعة، تقع في مجلدين، تناولت فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه وفق منهج تاريخي، وقد تطرق فيها المؤلف - وفقه الله - في ضمنها لموقف الصحابة من مقتل عثمان رضي الله عنه.

الثانية: بعنوان (تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين)^(٢) للدكتور محمد أمحزون، وهي رسالة علمية تقع في مجلد، وقد تناولت محاولة إعادة صياغة التاريخ الإسلامي وفق منظور المحدثين الذين يفتشون في صحة الأخبار قبل اعتمادها.

أوجه الاختلاف :

تختلف هاتان الدراستان عن بحثي هذا في أنهما: دراستان تاريخيتان موسعتان، جاء في ضمن مباحثهما مسألة موقف الصحابة رضي الله عنهم من مقتل عثمان رضي الله عنه، مع بروز المنهج النقدي للمرويات والأخبار فيهما، كما جاء فيهما الإشارة إلى تنزيه الصحابة مما روي عنهم من الأخبار الضعيفة التي تخدش في عدالتهم ومكانتهم، لكن لا يمكن اعتبارهما دراستان عقديتان في تنفيذ شبه استجازة الخروج على الحكام من خلال مواقف الصحابة من فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه.

بينما عمدت في دراستي هذه إلى تخصيص المسألة بالدراسة عقدياً، مستعملة في ذلك المنهج النقدي في بيان الشبه المثارة حول هذا الموضوع، مع تأكدها بأقوال المحققين من علماء أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره، ثم توجيه مخرجات ونتائج الدراسة لتنفيذ الشبه عقدياً وهي تسوية الخروج على الحكام، مع بيان الرد الصحيح القائم على الدليل، فطابع الرسالتين تاريخي، وطابع دراستي عقدي، والله الموفق.

(١) طبعت في دار العبيكان سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م في جزئين.

(٢) طبعت في دار السلام لصاحبها عبد القادر محمود البكار، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

الإضافة العلمية:

هذا البحث يتميز في ردّ شبه "جواز الخروج على الحكام اتكاء على موقف الصحابة ﷺ من مقتل عثمان ﷺ"، وذلك من خلال إيضاح الموقف الصحيح للصحابة من مقتل عثمان ﷺ، وبيان براءتهم من دمه أو الدعوة لقتله أو المشاركة فيه، مع الرد على الروايات المكذوبة في كتب التاريخ وغيرها في ذلك، حيث لم يؤلف في الرد على هذه الشبه استقلاً، والله أعلم.

ثالثاً: منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهجاً استقرائياً نقدياً.

رابعاً: خطة البحث:

المقدمة: وفيها توطئة للموضوع، وبيان إشكاليته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: الرد على شبهة تحريض عائشة - رضي الله عنها - على قتل عثمان ﷺ، بقولها: "اقتلوا نعتلاً".

المبحث الثاني: الرد على شبهة تحريض محمد بن أبي بكر على قتل عثمان ﷺ.

المبحث الثالث: الرد على دعوى خروج الصحابة على عثمان ﷺ.

المبحث الرابع: الرد على شبهة، القول: لو أن الصحابة دافعوا عن عثمان ﷺ فلم حصل القتل؟

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الرد على شبهة تحريض عائشة - رضي الله عنها - على قتل عثمان رضي الله عنه ، بقولها: "اقتلوا نعتلاً"

من الشبه التي تلوثت بها أذهان وعقائد بعض الناس ما رُوي عن أم المؤمنين - رضي الله عنها - من تحريضها على قتل عثمان رضي الله عنه والخروج عليه.

(١) فقد رُوي عنها أنها سألت: ما تقولين في عثمان؟ فقالت: "وإمّا تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء"، وهذا كذب لا يصح^(١).

(٢) ورُوي عنها - رضي الله عنها - أنها كانت تحرّض على قتل عثمان رضي الله عنه، وأنها كانت تقول: "أيها الناس هذا قميص رسول الله لم يبلّ وبلّيت سنته، اُقتلوا نعتلاً، قتل الله نعتلاً"^(٢)^(٣)، وهذا الخبر كذبٌ صُراحٌ، وقد فنّده الشيخ محمود شكري الألويسي - رحمه الله -^(٤) بقوله: "وما زعمته الشيعة من أنها - رضي الله تعالى عنها - كانت هي التي تحرّض الناس على قتل عثمان وتقول: اُقتلوا نعتلاً فقد فجر

(١) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١١٧١/٤): حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الوهاب بن عكرمة، - من بني قيس بن ثعلبة -، عن أمه، قالت: كنت عند عائشة - رضي الله عنها - فدخل عليها أبو البختري بن درهم قال: يا أمّ المؤمنين ما تقولين في عثمان؟ فقالت: لوإما تخافنّ من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء.

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٩/٦) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧٠/٦) [مختصراً] عن عبد الوهاب بن عكرمة قال: أخبرتني جدتي كريمة بنت عمارة، قالت: كنت عند عائشة، رضي الله عنها، فسألها أبو البختري بن أبي درهم، رجل من بني الحارث بن عباد... ففكره بمثلها.

وهذا إسناد ضعيف لعدة علل:

مداره على عبد الوهاب بن عكرمة البصري، وهو مجهول، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٩٩/٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧٠/٦)، ولم يذكر في جرحه ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات (١٣٢/٧) دون تنصيب على توثيقه على قاعدته في توثيق المجاهيل.

جذته كريمة لم أجد من وثقها، ولم يرو عنها إلا حديثها عبد الوهاب، فهي مجهولة العين أيضاً.

الاضطراب، فهو تارة يقول: (عن أمه) كما عند ابن شبة، وتارة يقول: (عن جدته) كما في التاريخ الكبير والجرح والتعديل.

(٢) نعتل: اسم رجل من أهل مصر كان طويل الحية، وكان عثمان رضي الله عنه إذا نبل منه وعيب شبه بذلك الرجل طول لحيته، والنعتل: في اللغة: الشيخ الأحمق، وقيل: الذكر من الضياع. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٤٢٦/٣).

(٣) وقد رواه سيف بن عمر في الفتنة ووقعة الجمل (ص١١٥)، وابن أعمش في فتوحه (٨٦٤/١) ورواه أيضاً من أهل السنة الطبري في تاريخه (٤٥٩/٤)، وابن الأثير في الكامل (٥٧٠/٢):

وهو خير باطل ظاهر البطلان، فإنّ الذين روهه غير مؤمنين في عدالتهم، بل هم من المتروكين والكذابين:

أما سيف بن عمر فهو الأسيدي التميمي، وقد اتفقت كلمة النقاد على أنه ضعيف متروك الحديث؛ قال عنه يحيى بن معين: "ضعيف"، وقال مرة أخرى عنه: "قلس خير منه"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "يروى الموضوعات عن الأثبات، ... وكان سيف يضع الحديث وكان قد اتهم بالزندقة". ينظر: تاريخ ابن معين (٤٥٩/٣)، والجرح والتعديل (٢٧٨/٤)، والمجروحين (٣٤٦/١).

وأما ابن أعمش فهذا فشيعةٌ ضعيف لا يوثق في رواياته، قال الحافظ في اللسان (١٣٨/١): "أحمد بن أعمش الكوفي الأخباري المورخ؛ قال ياقوت: كان شيعياً، وعند أصحاب الحديث ضعيف"، ينظر: معجم الأبناء لياقوت (٢٠٢/١).

ولو قال قائل: قد رواه أيضاً بعض أهل السنة كالطبري وابن الأثير، فالجواب من وجوه:

أولاً: أنّ هذا الخبر لم يرد في أمهات كتب أهل السنة المسندة المعتمدة كالصحيحين والسنن الأربعة، ونحو ذلك من الكتب المشهورة.

ثانياً: هذا الخبر ورد في كتب التاريخ التي تجمع الأخبار عنها وسميها، ومن المعلوم أنّ رواة الأخبار يهتمون في الغالب بالجمع دون التخصيص.

ثالثاً: أنّ هذا الخبر قد ورد مسنداً في بعض الكتب التاريخية كتاريخ الطبري، ومن القواعد المعروفة عند أهل الحديث: أنّ من أسند فقد أحال، ومن أسند فقد برئت ذمته.

رابعاً: أنّ أهل السنة لم يسكتوا عن هذه الأخبار وإنما نقدها وبيّنوا ضعفها ووهأها.

ينظر: إجماع الحقيقة في سيرة عائشة الصديقة لياسين الخليفة (ص١٣٢).

(٤) هو: محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الألويسي الحسيني، أبو المعالي، مؤرخ، عالم بالأدب والدين، من الدعاة إلى الإصلاح. ولد في رصافة بغداد، وأخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما. وتصدر للتدريس في داره وفي بعض المساجد. وحمل على أهل البدع في الإسلام، برسائل، فغاده كثيرون وسعوا به لدى والي بغداد، له ٥٢ مصنفًا، بين كتاب ورسالة، منها (بلوغ الأرب في أحوال العرب)، و أخبار بغداد وما جاورها من القرى والبلاد، وغيرها. توفي سنة (١٣٤٢هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (١٧٢/٧ - ١٧٣).

— تشبهه بيهودي يدعى نعثلا — حتى إذا قُتل وباع الناس علياً قالت: ما أبالي أن تقع السماء على الأرض، قُتل والله مظلوماً وأنا طالبة بدمه، فذكرها عبيد بما كانت تقول فقالت: قد والله قلتُ، وقال الناس فأنشد:

فمنك البداء ومنك الغير ... ومنك الرياح ومنك المطر

وأنت أمرت بقتل الإمام ... وقتلت لنا إنه قد فجر

كذب لا أصل له، وهو من مفتريات ابن قتيبة، وابن أعثم الكوفي، والسماطي

وكانوا مشهورين بالكذب والافتراء^(١).

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله - بطلان ما نسب لأم المؤمنين رضي الله عنها - في مقتل عثمان رضي الله عنه من أوجه، فقال رحمه الله: - "وأما قوله^(٢): إن عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان، وتقول في كل وقت: اقتلوا نعثلا، قتل الله نعثلا، ولما بلغها قتله فرحت بذلك، فيقال له:

أولاً: أين النقل الثابت عن عائشة بذلك؟.

ويقال: ثانياً: المنقول الثابت عنها يكذب ذلك، ويبين أنها أنكرت قتله، وذمّت

من قتله، ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركتهم في ذلك.

ويقال: ثالثاً: هب أن واحداً من الصحابة: عائشة أو غيرها قال في ذلك على

وجه الغضب، لإنكاره بعض ما ينكر، فليس قوله حجة، ولا يقدر ذلك لا في إيمان القائل ولا المقول له، بل قد يكون كلاهما ولياً لله تعالى من أهل الجنة، ويظن أحدهما جواز قتل الآخر، بل يظن كفره، وهو مخطئ في هذا الظن... وإذا كان ذلك؛ فإذا ثبت أن شخصاً من الصحابة: إما عائشة، وإما عمار بن ياسر، وإما غيرهما: كفر آخر من الصحابة: عثمان أو غيره، أو أباح قتله على وجه التأويل - كان هذا من باب التأويل المذكور، ولم يقدر ذلك في إيمان واحد منهما، ولا في كونه من أهل الجنة.

ويقال: رابعاً: إن هذا المنقول عن عائشة من القدر في عثمان: إن كان

صحيحاً فيما أن يكون صواباً أو خطأً، فإن كان صواباً لم يذكر في مساوئ عائشة، وإن كان خطأً لم يذكر في مساوئ عثمان، والجمع بين نقص عائشة وعثمان باطل قطعاً. وأيضاً فعائشة ظهر منها من التألم لقتل عثمان، والذم لقتله، وطلب الانتقام منهم ما

(١) ينظر: روح المعاني للأوسى (١٩٢/١).

(٢) القائل هو ابن المطهر الحلي الرافضي الذي ردّ شيخ الإسلام على كتابه (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة) في كتابه (منهاج السنة النبوية)؛ قال شيخ الإسلام رحمه الله -

(٢١/١): "وهذا المصنف سمي كتابه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة)، وهو خليف بأن يسمى (منهاج الدائمة)، كما أن من ادعى الطهارة، وهو من الذين لم يسرد الله أن

يظهر قلوبهم، بل من أهل الجبب والطاغوت والنفاق كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولى من وصفه بالتطهير".

يقتضي الندم على ما ينافي ذلك، كما ظهر منها الندم على مسيرها إلى الجمل؛ فإن كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة علي واعترافها له بالحق، فكذلك هذا يدل على فضيلة عثمان واعترافها له بالحق، وإلا فلا^(١).

المبحث الثاني: الرد على شبهة تحريض محمد بن أبي بكر على قتل عثمان
يُشيع بعض الناس أنّ محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ شارك في قتل عثمان ﷺ، والجواب على هذه الفرية من وجوه:

أولاً: محمد بن أبي بكر مختلف في صحبته^(٢)، والذي رجحه شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه ليس من الصحابة، قال - رحمه الله -: "ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة... فهو ليس من الصحابة، لا من المهاجرين ولا الأنصار... وليس هو معدوداً من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقتهم...". ثم قال: "وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقهاء"^(٣)

ثانياً: على فرض كونه صحابياً فقد ذكر بعض المحققين من العلماء أنه تراجع عن الخروج على عثمان ﷺ؛ ثم إنه لم يصح اشتراكه في قتل عثمان، ولا في التحريض عليه، وقد أثبت بعض العلماء روايات تبين تراجعهم عن المشاركة في قتل عثمان؛ قال ابن كثير - رحمه الله -: "ويروى أن محمد بن أبي بكر طعنه بمشاقص"^(٤) في أذنه حتى دخلت في حلقة، والصحيح: أن الذي فعل ذلك غيره، وأنه استحيى ورجع حين قال له عثمان: لقد أخذت بلحية كان أبوك يكرمها فتندم من ذلك، وغطى وجهه، ورجع وحاجز دونه، فلم يُفد، وكان أمر الله قادراً مقدوراً، وكان ذلك في الكتاب مسطوراً"^(٥).

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية بتصريف يسير (٣٣٠/٤ وما بعدها).

(٢) ذكره في الصحابة البغوي في معجم الصحابة (٥٢٦/٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٤/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٧٥/١)، وابن عبد البر في الاستيعاب (١٣٦٦/٣)، وابن حجر في الإصابة (٣٧١/١٠).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٤ / ٣٧٥ - ٣٧٧)

(٤) أخرجه ابن سعد (٧٣/٣) من رواية الواقدي، وهو متروك، وجاء عند الطبراني في الكبير (٣٩/١)، وإسناده ضعيف؛ قال الهيثمي في المجمع (٩٤/٩): "قيه سيف عثمان ولم يسم"، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٣٠٩/١٠): "غريب جدا وفيه تكرار".

(٥) ينظر: البداية والنهاية (٢٠٧ / ٧)

المبحث الثالث: الرد على دعوى خروج بقية الصحابة على عثمان رضي الله عنه

إنّ الناظر في كتب التواريخ والسير ليجد كما كبيرا من المرويات التي توحى للقارئ بأنّ الصحابة رضي الله عنهم رضوا بالخروج على عثمان، وأنهم وافقوا على ذلك، بل ومنها ما ينسب التحريض على قتله إليهم -حاشاهم رضوان الله عليهم-.

ولكن، عند النظر في هاته الأخبار والتفتيش في أسانيدھا يتبين وهاء هذه المزاعم، وأنها مرويات ضعيفة جداً أو موضوعة، نقلها رواة غير مرضيون إما عدالة وإما ضبطاً، فهم آفة هذه الأخبار كما قيل: "وما آفة الأخبار إلّا رواتها"^(١)، لتبقى حقيقة براءة الصحابة من كل هذا الافتراء قائمة ظاهرة لكل من ابتغى الحق وسعى إليه.

وفيما يلي أورد بعضاً من تلك الروايات، مع بيان نقضها سنداً وامتناً، مدعمة ذلك بأقوال أهل العلم المعترين والأئمة المحققين.

أولاً: ما روي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه:

وردت روايات عدّة تفيد أنّ عمار بن ياسر رضي الله عنه:

١- كان يبنز عثمان بلقب (نعثل)^(٢).

٢- ورؤي عنه أيضاً أنه خلع إمامته^(٣).

٣- وأنه ساعد الثور على قتله، وأنه رفض الدفاع عنه^(٤).

وكل ذلك لا يصح عن عمار رضي الله عنه.

(١) هو عَجْرُ بَيْتٍ من بحر الطويل، وصدره: (وهم نقلوا عن الذي لم ألقه به)، ذكره الديميري في حياة الحيوان الكبرى (٣٨٨/١)، وعزاه ابن حمدون في التذكرة الحمونية (٣٢٩/٩) لمحمد بن الحسين المعروف بالشافعي (ت ٤٠٦هـ).

(٢) روى هذا الخبر ابن خزيمة في المعرف (ص ٢٥٧): حدثني الزبدي، قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيد، قال: حدثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر، قال: حدثني أبي، قال: حدثني أبو الغادية، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ألا لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض". قال أبو الغادية: وسمعت عمارة يذكر عثمان في المسجد - قال: وكان يدعى فينا، جباناً - ويقول: إنبتلاً هذا يفعل ويفعل، ويعيبه، فلو وجدت عليه أعواناً يومئذ لوطنته حتى أقتله...".

وهذا خبر ضعيف؛ فيه الزبدي وهو محمد بن زياد أبو عبد الله البصري، ولقبه البيهقي، وضعفه ابن منده - كما في الميزان (٥٥٢/٣)، وذكره ابن حبان في الثقات (١١٤/٩) وقال فيه: "ربما أخطأ" وفيه أيضاً: كلثوم بن جبر؛ قال النسائي: "ليس بالقوي" - كما في تهذيب التهذيب (١٦٩/٩).

(٣) أخرج ابن الجوزي في المنتظم (٤٩٠/٥) من طريق سيف، عن مبشر بن الفضيل، وسهل بن يوسف، عن محمد بن سعد بن أبي وقاص، قال تقدم عمار من مصر وأبي شك فبلغه فيعثنى إليه أدعوه، فلما دخل على سعد، قال: ويحك يا أبا اليقظان، إن كنت فينا لمن أهل الخير، فما الذي بلغني من سعيك في فساد بين المسلمين والتأليب على أمير المؤمنين، أمعك عنك أم لا؟ فأهوى عمار إلى عمامته وغضب فزعاها وقال: خلعت عثمان كما خلعت هذه، فقال سعد: إنا لله وإنا إليه راجعون، ويحك حين كبر سنك ورق عظمك ونفد عمرك، خلعت ربة الإسلام من عنقك، فقام عمار مغضباً وأقبل سعد يبكي له، وقال: من يأمن الفتنة يا بني، لا يخرج منك ما سمعت منه. وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه سيف بن عمر، وقد تقدم أنه متروك الحديث.

(٤) أخرجه الطبري في تاريخه (٣٥٧/٤) قال محمد بن عمر: وحدثني عبد الله بن محمد، عن أبيه، فذكر قصة، وفيها: "فكان آخر ذلك أن قال عمار: والله لا أردم عنه أبداً". وهذا إسناد واه، فيه الواقدي؛ محمد بن عمر، وهو متروك الحديث، وعبد الله بن محمد وأبوه لم أهدت إلى ترجمتهما.

وقد أخرج الطبري أيضاً في التاريخ (٤٨٢/٤): يكتب إسنائي السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة، قالوا: ولما رجع ابن عباس إلى علي بالخبر دعا الحسن بن علي فأرسله، فأرسل معه عمار بن ياسر، فقال له: انطلق فأصلح ما أفسدت، فأقبلا حتى دخلا المسجد، فكان أول من اتاهما مسروق بن الأجدع، فسلم عليهما، وأقبل على عمار فقال: يا أبا اليقظان، علام قتلتم عثمان رضي الله عنه؟ قال: على شتم أعراضنا وضرب أبقارنا....

وهذا أيضاً إسناد واه، فيه سيف بن عمر وقد تقدم أنه: "متروك"، وأما شعيب فهو ابن إبراهيم الكوفي؛ قال ابن عدي في الكامل (٧/٥): "وشعيب بن إبراهيم هذا له أحاديث وأخبار، وهو ليس بذلك المعروف ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة وفيه بعض النكرة لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف".

ثانياً: ما رُوِيَ عن طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام - رضي الله عنهما -:

مما افترى على طلحة رضي الله عنه أن عثمان رضي الله عنه دعا عليه لأنه ألب عليه^(١).

وروي أيضا عن طلحة والزبير أنهما نكثا ببيعة عثمان رضي الله عنه أجمعين^(٢)، وهذا كله افتراء وكذب أيضا.

ومما يؤكد كذب هذا الادعاء:

١- أن طلحة والزبير - رضي الله عنهما - كانا ممن طلب من علي رضي الله عنه أن يقتل قتلة عثمان، فكيف يكونان ممن حرّض على قتله؟ ولو صحّ ذلك عنهما لقال لهما علي: أنتما ممن حرّضا على قتله فكيف تطالبان بدم من قتله؟؟.

٢- على فرض صحة هذا الادعاء فإنه قد انتشر في ذلك الوقت تليفق كتب وتزويرها ثم نسبتها إلى بعض الصحابة رضي الله عنهم كعائشة وعلي وطلحة وغيرهم^(٣).

٣- وأما ما روي من أن مروان بن الحكم^(٤) قتل طلحة رضي الله عنه لأنه قتل عثمان رضي الله عنه فباطل^(٥)؛ فمروان قتل طلحة لكن لم يثبت أن سبب ذلك هو مشاركته في قتل عثمان^(٦).

ثالثاً: ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

من جملة الافتراءات على الصحابة رضي الله عنهم أنهم كرهوا ولاية عثمان رضي الله عنه، ويزعمون أن عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر - رضي الله عنهما - من أكثر الصحابة إنكارا على عثمان رضي الله عنه، وهذا زعم باطل، والخبر في ذلك مكذوب^(٧).

(١) أخرج الطبري في التاريخ (٣٧٨/٤) قال محمد بن عمر: وحدثني شرحبيل بن أبي عون، عن يزيد بن أبي جيب، عن أبي الخير، قال: لما خرج المصريون إلى عثمان رضي الله عنه ففكر قصة وفيها: ثم قال عثمان: اللهم اكفني طلحة بن عبيد الله، فإنه حمل علي هؤلاء وألبهم، والله إني لأرجو أن يكون منها صفراء، وأن يسفك دمه، إنه اتتهك مني ما لا يحل له.

وهذا الإسناد لا يُفْرَحُ به، فإن فيه الواقدي، وشرحبيل بن أبي عون ذكره الحافظ في تعجيل المنفعة (٦٤١/١)، وسكت، فالظاهر أنه لا يُعْرَفُ حاله.

(٢) روي ذلك ابن أعمش في الفروع (٩١٣/١) وقد تقدّم حال ابن أعمش، فالإسناد ضعيف لا يصح.

(٣) ينظر: تاريخ خليفة (١٧٦/١).

(٤) هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، ولد بمكة، وهو أصغر من ابن الزبير بأشهر، قيل له رؤية، توفي سنة (٦٥هـ). ينظر: السير (٤٧٦/٣)، والتذهيب (٩١/١).

(٥) ذكر ذلك محمد بن محمد بن النعمان الشيعي الرافضي المعروف بالمفيد في كتابه الجمل (ص ٢٠٤)، وروايات الشيعة مسلسلة بالكاتبين والمجاهيل، والكذب صنعتهم، فلا يقبل منهم قليل ولا كثير في باب الأخبار.

(٦) على فرض صحة ذلك فقد اعتذر له الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بأنه كان متأولاً؛ قال - رحمه الله -: "وقد روى عنه - يعني مروان - سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما تقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شبر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى **فإنما قتل طلحة فكان مثلاً لا فيه كما قرره الإمام علي وغيره**".

(٧) أخرج البلاذري في أنساب الأشراف (٥١٢/٥) حدثنا هشام بن عمار النمشقي حدثنا محمد بن عيسى بن سميع عن محمد بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: لما ولي عثمان كره ولايته نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.... وقد كانت من عثمان قبل هذات إلى عبد الله بن مسعود وأبي ذر وعمار بن ياسر فكان في قلوب هذيل وبنسي زهرة وبنسي غفار وأحلافها من غضب لأبي ذر ما فيها، وحقت بنو مخزوم لحال عمار بن ياسر....

وهذا خبر مكتوب؛ فإن محمد بن عيسى بن سميع متلس، وقد أسقط من الإسناد رجلاً كذاباً وهو: إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله، قال البخاري في التاريخ الكبير (٢٠٣/١): "ثمامي عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد في مقتل عثمان سمع منه هشام بن عمار، ويقال أنه لم يسمع من ابن أبي ذئب هذا الحديث"، وقال الحافظ ابن حجر في تذهيب التهذيب (٣٩٠/٩): "وقال صالح بن محمد ثنا هشام بن عمار ثنا محمد بن عيسى بن القاسم عن بن أبي ذئب عن الزهري حديث مقتل عثمان قال فجهت به كل الجهد أن يقول حدثنا بن أبي ذئب فأبى قال صالح قال لي محمود بن بنت محمد بن عيسى هو في كتاب جدي عن إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله عن بن أبي ذئب قال صالح وإسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث قال بن صالح فحدثت بهذه القصة محمد بن يحيى الذهلي فقال الله المستعان".

رابعاً: ما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

جاء في بعض الروايات أنّ عائشة رضي الله عنها- اتهمت عليّاً رضي الله عنه بقتل عثمان، وهي روايات ضعيفة لا زمام لها ولا خطام^(١)، بل الأحاديث الثابتة عن عليّ رضي الله عنه أنه دافع عن عثمان وتبرّأ من قتلته كما سيأتي بيانه.

خامساً: ما روي عن أبي ذر رضي الله عنه:

اشتهر عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه كان يرى أنّ كل مال زائد الحاجة لا يجوز الاحتفاظ به لأنه من الاكتناز المحرّم؛ قال الحافظ ابن كثير-رحمه الله:- "كان من مذهب أبي ذر رضي الله عنه تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال، وكان يفتي الناس بذلك، ويحثهم عليه، ويأمرهم به، ويغلظ في خلافه، فنهاه معاوية فلم ينته، فخشي أن يضر بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان، وأن يأخذه إليه، فاستقدمه عثمان إلى المدينة، وأنزله بالربذة وحده، وبها مات، رضي الله عنه، في خلافة عثمان"^(٢).

وقد تأول القاضي عياض-رحمه الله-^(٣) هذا المذهب من أبي ذر رضي الله عنه على أنه كان ينكر على السلاطين أخذهم المال من بيت مال المسلمين^(٤)، وقد تعقب النووي-رحمه الله- قول القاضي بقوله: "وقال القاضي الصحيح أن إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه، وهذا الذي قاله القاضي باطل لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يخونوا في بيت المال إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين"^(٥).

(١) أخرجها ابن أعثم في الفتح (٨٧٩/١)، وقد مضى بيان حاله، وأنه ضعيف لا يوثق في مروياته.

(٢) تفسير ابن كثير (١٤٢/٤).

(٣) هو: عياض بن موسى البصري القاضي المالكي العلامة الفقيه، من مؤلفاته: ترتيب المدارك، والشفا، وإكمال المعلم، توفي سنة (٥٥٤هـ). ينظر: السير (٢٠٠/٢١٧)، والشرحات (١٣٨/٤).

(٤) ينظر: إكمال المعلم (٥٠٦/٣).

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم (٧٥٧/٧).

سادساً: ما روي عن جملة الصحابة رضي الله عنهم من مكاتبتهم لبعضهم البعض بمخالفة عثمان رضي الله عنه.

زعم بعضهم أنّ الصحابة كانوا يكتاتبون ويتواصلون بمخالفة على عثمان رضي الله عنه، ولم يرد ذلك إلا من طرق واهية، متسلسلة بالضعفاء والمجاهيل^(١)، أو في كتب منحولة لم تثبت نسبتها لأصحابها^(٢).

المبحث الرابع: الرد على شبهة، القول: لو أن الصحابة دافعوا عن عثمان رضي الله عنه فلم حصل القتل؟

ومن الشبه المثارة حول هذا الموضوع قولهم: إذا كان الأمر كذلك، وأنّ الصحابة دافعوا عنه فلم حصل القتل؟

وقد تولى الحافظ ابن كثير -رحمه الله- الإجابة على هذه الشبهة من أوجه أربعة، فقال: "إن قال قائل كيف وقع قتل عثمان رضي الله عنه بالمدينة وفيها جماعة من كبار الصحابة رضي الله عنهم؟

فجوابه، من وجوه:

أحدها: أن كثيرا منهم بل أكثرهم أو كلهم لم يكن يظن أنه يبلغ الأمر إلى قتله، فإن أولئك الأحزاب لم يكونوا يحاولون قتله عينا، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة، إما أن يعزل نفسه، أو يسلم إليهم مروان بن الحكم، أو يقتلوه، فكانوا يرجون أن يسلم إلى الناس مروان، أو أن يعزل نفسه ويستريح من هذه الضائقة الشديدة. وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع، ولا أن هؤلاء يجترئون عليه إلى ما هذا حده، حتى وقع ما وقع والله أعلم.

الثاني: أن الصحابة مانعوا دونه أشد الممانعة، ولكن لما وقع التضيق الشديد، عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم ويغمدوا أسلحتهم ففعلوا، فتمكن أولئك مما أرادوا، ومع هذا ما ظن أحد من الناس أنه يقتل بالكلية.

(١) قال الطبري في التاريخ (٣٢٦/٤): "وَأما الوفاي فإبّه زعم أنّ عبد الله بن محمد حدثه، عن أبيه، قال: لما كانت سنة أربع وثلاثين كتب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم إلى بعض: أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد...، وهذا لبسنا وإدجاء؛ فيه: الوفاي وهو متروك كما تقدم.

(٢) جاء في كتاب الإمامة والسياسة المنحول إلى ابن قتيبة (ص ٣٢) أنّ الصحابة تكتاتبوا بمخالفة عثمان رضي الله عنه. وهذا باطل من أساسه؛ فإنّ الكتاب لا تصحّ نسبتها إلى ابن قتيبة، قال الشيخ الدكتور علي بن نفع العلياني في كتابه عقيدة الإمام بن قتيبة (ص ٩٠) عن كتاب الإمامة والسياسة: "وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أنّ مؤلف الإمامة والسياسة رافضي خبيث، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة نظراً لكثرتها ونظراً لكونه معروفاً عند الناس بانتصاره لأهل الحديث، وقد يكون من رافضة المغرب...".

الثالث: أن هؤلاء الخوارج لما اغتصموا غيبة كثير من أهل المدينة في أيام الحج، ولم تقدم الجيوش من الآفاق للنصرة، بل لما اقترب مجيئهم، انتهزوا فرصتهم، قبحهم الله، وصنعوا ما صنعوا من الأمر العظيم.

الرابع: أن هؤلاء الخوارج كانوا قريباً من ألفي مقاتل من الأبطال، وربما لم يكن في أهل المدينة هذه العدة من المقاتلة، لأن الناس كانوا في الثغور وفي الأقاليم في كل جهة، ومع هذا كان كثير من الصحابة اعتزل هذه الفتنة ولزموا بيوتهم، ومن كان يحضر منهم المسجد لا يجئ إلا ومعه السيف، يضعه على حيوته إذا احتبى، والخوارج محذوقون بدار عثمان رضي الله عنه، وربما لو أرادوا صرفهم عن الدار لما أمكنهم ذلك، ولكن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى الدار يجاحفون عن عثمان رضي الله عنه، لكي تقدم الجيوش من الأمصار لنصرته، فما فجئ الناس إلا وقد ظفر أولئك بالدار من خارجها، وأحرقوا بابها، وتسوروا عليه حتى قتلوه، وأما ما يذكره بعض الناس من أن بعض الصحابة أسلمه ورضي بقتله، فهذا لا يصح عن أحد من الصحابة أنه رضي بقتل عثمان رضي الله عنه، بل كلهم كرهه، ومقته، وسب من فعله^(١).

ومما يؤكد دفاع الصحابة رضي الله عنهم عن عثمان رضي الله عنه الروايات الصحيحة القاضية بإنكار الصحابة رضي الله عنهم على قتلة عثمان، وخروجهم لفك الحصار عنه والدفاع عنه وعن أهل بيته في داره يوم حاصره الثوار، وفيما يلي أسوق تلخص الروايات مع بيان ثبوتها: **أولاً: دفاع علي عن عثمان رضي الله عنهما:**

خرج علي رضي الله عنه يوم حاصر عثمان رضي الله عنه للدفاع عنه، فأخذ محمد بن الحنفية بكتفيه فاحتضنه، فقال: أين تذهب؟ والله ما يزيدونك إلا رهبة، فأرسل إليهم علي بعمامته ينهاهم عنه^(٢).

(١) ينظر: البداية والنهاية (١٠/٣٤٥).

(٢) ورد ذلك من عدة طرق، لا تخلو من ضعف يسير، إلا أنها بمجموعها تفيد ثبوت الخبر:

الطريق الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٥١٧-٣٧٦٧٥) من طريق منذر بن يعلى قال: كان يوم أرادوا قتل عثمان أرسل مروان إلى علي ألا تأتي هذا الرجل فتمنع، فإنيهم لن يبرموا دونك، فقال علي: لتأتيتهم، فأخذ ابن الحنفية بكتفيه... الأثر.

وهذا إسناد ضعيف؛ فإن منذر بن يعلى لا يروي عن علي إلا بواسطة محمد بن علي، ويؤكد أن أبا العراب رواه في المعن (ص ٨٨) حدثني يحيى عن أبيه عن جده عن فطر يعني ابن أبي خليفة عن منذر الثوري عن محمد بن علي قال لما جاء الركب اللذين قتلوا عثمان....

الطريق الثانية: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/٦٨٣) أخبرنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال: حدثني راشد بن كيسان أبو فزارة العيصي أن عثمان بعث إلى علي وهو محصور في الدار أن انتهي، فقام بعض أهل علي حتى حبسه وقال: ألا ترى إلى ما بين يديك من الكتاب؟ لا تخلص إليه، وعلى علي عمامة سوداء ففرضها على رأسه ثم رمى بها إلى رسول عثمان وقال: أخبره بالذي قد رأيت. ثم خرج علي من المسجد حتى انتهى إلى أحجار الزيتون في سوق المدينة فأتاه قتله فقال: اللهم إني أرى إليك من دمه أن أكون قتلت أو مالت على قتله، وهذا إسناد منقطع؛ إذ لا يمكن لراشد بن كيسان أن يكون حضر القصة، وقد ذكره الحافظ في التقریب أنه من الخامسة. ينظر: التريب (ص ٢٠٤/٢٠٤ ط عوامه).

الطريق الثالثة: أخرجه ابن سعد (٣/٦٨٣) أخبرنا محمد بن زيد الواسطي وي زيد بن هارون قال: أخبرنا العولم بن حوشب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي جعفر محمد بن علي قال: بعث عثمان إلى علي يدعو وهو محصور في الدار فأراد أن يأتيه، فقتلوا به ومنعوه، قال فحل عمامة سوداء على رأسه، وقال هذا. أو قال: اللهم لا-

ثانياً: دفاع الزبير بن العوام عن عثمان رضي الله عنه:

عن أبي حبيبة قال: بعثني الزبير إلى عثمان، وهو محصور، فدخلت عليه في يوم صائف وهو على كرسي وعنده الحسن بن علي، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وبين يديه مراكن^(١) مملأة ماء، ورباط^(٢) مضرجة، فقلت: بعثني إليك الزبير بن العوام، وهو يقرئك السلام، ويقول لك: "إني على طاعتي لم أبدل، ولم أنكث، فإن شئت دخلت الدار معك وكنت رجلاً من القوم، وإن شئت أقمت، فإن بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا على بابي، ثم يمضون على ما أمرهم به؛ فلما سمع الرسالة، قال: "الله أكبر، الحمد لله الذي عصم أخي، أقرئه السلام، وقل له: إن يدخل الدار لا يكن إلا رجلاً من القوم، ومكانك أحب إليّ، وعسى الله أن يدفع بك عني، فلما سمع الرسالة أبو هريرة قام فقال: ألا أخبركم ما سمعت أذناي من رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالوا: بلى - زاد ابن حبابه يا أبا هريرة - قال: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "تكون بعدي فتن وأمر" فقلنا: فأين المنجي منها يا رسول الله؟ قال: "إلى الأمين وحزبه"، وأشار إلى عثمان بن عفان، فقام الناس فقالوا: قد أمكنتنا البصائر فأذن لنا في الجهاد. فقال عثمان: "أعزم - أو كلمة نحوها - على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل"^(٣).

ثالثاً: دفاع حارثة بن النعمان^(٤) عن عثمان رضي الله عنه:

جاء حارثة بن النعمان -رضي الله عنهما- أثناء الحصار فقال لعثمان: "إن شئت أن نقاتل دونك"^(٥).

=أرضى قتله ولا أمر به، والله لا أرضى قتله ولا أمر"، وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ فإن حبيب بن أبي حبيب كثير الإرسال والتدليس، ولم يصرح بالسماع. ينظر: طبقات المدلسين لابن حجر (٦٩).

الطريق الرابعة: أخرجه ابن سعد (٨٢/٣) من طريق ابن نمير، عن شريك، عن عبد الله بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: رأيت علياً عند أحجار الزيت رافعاً ضبعيه يقول: "اللهم إني أرى إليك من أمر عثمان".

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ رجال الشيخين، إلا شريك بن عبد الله النخعي فقد أخرج له مسلم في المتابعات، وقد اختلف بأخرة، قال ابن حبان: "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسمع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بوساط ليس فيه تخليط، مثل: يزيد ... وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة" ينظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (٢٥٤/١).

وإن نمير ممن روى عنه بعد الاختلاط فتكون روايته ضعيفة.

والخلاصة أن الخبر بمجموع طرقه يفيد ثبوت الخبر عن علي رضي الله عنه.

(١) هو الإناء الذي يغسل فيه الثياب وغيره. ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٠٩/١٠).

(٢) قال ابن الأثير: "الرباط: جمع ربطة، وهي ملاءة ليست بلفين، وقيل: كل ثوب رقيق لين". ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٨٩).

(٣) أخرجه أبو القاسم البغوي في حديث مصعب الزبيري (ص ٩١/١٢٢)، - ومن طريقه ابن عساکر في (٣٩٢/٣٧٣)، من طريق موسى بن عبيدة عن أبي حبيبة به. وإسناده حسن؛ مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت الزبيري المدني، نزيل بغداد: "صدوق عالم بالنسب". التقريب (ص ٥٣٣).

وأبو حبيبة مولى عروة، وثقه العجلي، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم. ينظر: ثقات العجلي (٢/٣٩٤)، والتاريخ الكبير (٩/٢٤)، والجرح والتعديل (٩/٣٥٩).

(٤) هو الصحابي الجليل: حارثة بن النعمان بن نفع التجاري الأنصاري، يكنى أبا عبد الله، شهد بدرًا وأحداً والخندق، والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من فضلاء الصحابة. أترك خلافة معاوية رضي الله عنه ومات فيها بعد أن ذهب بصره. ينظر: الاستيعاب (١/٣٠٦)، والإصابة (١/٧٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في التاريخ الصغير (١٠١) حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح، أن حارثة بن النعمان قال لعثمان وهو محصور: إن شئت أن نقاتل دونك.

وإسناده صحيح، موسى بن إسماعيل هو المنقري، وحماد هو ابن زيد، وثابت هو ابن أسلم البناني.

رابعاً: دفاع عبد الله بن الزبير بن العوام عن عثمان ﷺ:

عن عبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- قال: قلت لعثمان يوم الدار: قاتلهم، فوالله لقد أحل الله لك قتالهم. فقال: لا، والله لا أقاتلهم أبداً. قال: فدخلوا عليه وهو صائم، قال: وقد كان أمر عبد الله بن الزبير على الدار، وقال عثمان: من كانت لي عليه طاعة فليطع عبد الله بن الزبير^(١).

خامساً: دفاع عبد الله بن عمر عن عثمان ﷺ:

ثبت أن ابن عمر كان مع عثمان -رضي الله عنهما- في الدار يوم حُوصر^(٢).

سادساً: دفاع كعب بن مالك ومن معه من الأنصار عن عثمان ﷺ:

حدث كعب بن مالك ﷺ الأنصار على نصرة عثمان ﷺ وقال لهم: يا معشر الأنصار كونوا أنصار الله مرتين، فجاءت الأنصار عثمان رضي الله عنهم ووقفوا ببابه^(٣).

سابعاً: دفاع زيد بن ثابت عن عثمان ﷺ:

ودخل عليه زيد بن ثابت ﷺ وقال له: هؤلاء الأنصار بالباب: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، فرفض القتال وقال: "لا حاجة لي في ذلك كُفُوا"^(٤).

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٧٠/٣) أخبرنا أبو أسامة حماد بن أسامة قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن الزبير به. وإسناده صحيح.

ومن وجه آخر رواه ابن سعد أيضاً (٧٠/٣) أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم الأسدي ابن علي، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير به نحوه وفيه: قال: قلت لعثمان: يا أمير المؤمنين، إن معك في الدار عصابة مستنصرة بنصر الله بأهل منهم لعثمان، فأنزل لي فلاقتل، فقال: "أنتدك الله رجلاً، أو قال: أنكر بالله رجلاً أهرق في دمه، أو قال: أهرق في دماً". وإسناده صحيح أيضاً.

(٢) أخرجه خليفة بن خياط في تاريخه (ص١٧٣): حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن نافع.

وإسناده صحيح؛ معاذ هو ابن معاذ العبدي، وابن عون هو عبد الله.

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الصغير (١٠١/١) من طريق بونس، عن ابن شهاب؛ بلغني أن كعب بن مالك قال: يا معشر الأنصار، كونوا أنصار الله مرتين، يعني في أمر عثمان.

وهذا إسناد منقطع، فإن الزهري رواه بلاغاً ولم يبين شيخه، لكن يشهد له ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٧٠٥٢٤/٧) عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو عبيدة الناجي، عن الحسن قال: "أنت الأنصار عثمان فقالوا: يا أمير المؤمنين تنصر الله مرتين، نصرنا رسول الله ﷺ ونصرك، قال: لا حاجة في ذلك، ارجعوا. وقال الحسن: والله لو أرادوا أن يمنعوهم بآرديتهم لمنعوه.

وهذا إسناد ضعيف أيضاً فيه أبو عبيدة الناجي: بكر بن الأسود ضعفه أبو داود كما في الكاشف للذهبي (٧٩٦/٢)، ومع ذلك فإنه يصلح لتقوية بلاغ الزهري السابق.

كما يقويه ما سيأتي من خبر دفاع زيد بن ثابت عن عثمان.

(٤) أخرجه خليفة بن خياط (ص١٧٣): وحدثنا كهس، قال: ثنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن زيد بن ثابت ﷺ، وإسناده منقطع؛ قتادة لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس ﷺ كما قال أحمد. ينظر: جامع التحصيل للعلاني (ص٢٥٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٠٥/١٥)، وابن سعد في الطبقات (٧٠/٣) كلاهما من طريق عبد الله بن إريس قال: أخبرنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين قال: جاء زيد بن ثابت إلى عثمان فقال: وذكره بنحوه، وإسناده منقطع أيضاً بين ابن سيرين وزيد بن ثابت ﷺ. والخبر بمجموع طريقه حسن، والله أعلم.

ثامناً: دفاع الحسن بن علي عن عثمان رضي الله عنه:

عن أبي قلابة قال: جاء الحسن بن علي إلى عثمان فقال: أختلط سيفي، قال: لا، أبرأ الله إذاً من دمك، ولكن تم سيفك وارجع إلى أبيك ^(١).

تاسعاً: دفاع أبي هريرة عن عثمان رضي الله عنهما:-

تفقد أبو هريرة رضي الله عنه سيفه، ودخل الدار على عثمان رضي الله عنه يقول: يا أمير المؤمنين طاب أمضرب ^(٢) فقال له: يا أبا هريرة أيسرك أن تقتل الناس جميعاً وإياي؟ قال: لا، قال: فإنك والله إن قتلت رجلاً واحداً فكأنما قُتل الناس جميعاً، فرجع ولم يقاتل ^(٣).

عاشراً: دفاع أم المؤمنين صفية رضي الله عنها عن عثمان رضي الله عنه :

جاءت أم المؤمنين صفية رضي الله عنها - على بغلة يقودها مولاها كنانة، لترد عن عثمان رضي الله عنه فلقبها الأشر، فضرب وجه بغلتها حتى مالت، فقالت: رُدوني، ولا يفضحني هذا الكلب ^(٤).

وبعد، فهذه هذه الروايات عن الصحابة في دفاعهم عن عثمان رضي الله عنه، وهي بأسانيد تدور بين الصحة والحسن، وهذا بناءً على قواعد النقد التي أرساها علماء الحديث في نقد الأخبار، وهي روايات تؤكد ذلك الموقف المشرف للصحابة الكرام، فمنهم من خرج يدافع بنفسه، ومنهم من أرسل أبناءه، وأعلنوا النكير على الثوار بل ولعنوهم وقبحوا صنيعهم، وقد ذكر ابن كثير أن عدد من كان مع عثمان رضي الله عنه من أبناء المهاجرين والأنصار في الدار قريباً من سبعمئة ^(٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٣/٧) عن علي بن حفص قال: حدثنا محمد بن طلحة، عن عاصم بن كليب الجرمي، عن أبي قلابة به.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد الجرمي، إلا أن روايته عن الحسن بن علي رضي الله عنه محتملة، فهو يروي عن كثير من الصحابة، وأكثر رواياته عنهم مرسله، لكن يشهد لصحة الخبر ما رواه خليفة بن خياط في تاريخه (ص ١٧٣) حدثنا كهيم عن ابن أبي عروبة عن قتادة أن أبا هريرة كان متعذراً سيقه حتى نهأه عثمان، ورواه عن عبد الأعلى وكهيم عن ابن عروبة عن قتادة وزاد عبد الأعلى أن الحسن بن علي كان آخر من عند عثمان.

(٢) أي: الضرب، وهي لغة حمير، وهي إبدال لام التعريف ميماً.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٧٠/٣)، وخليفة بن خياط في التاريخ (ص ١٧٣) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٣٧/٧) قال أحمد بن يونس، نا زهير، قال: نا كنانة مولى صفية قال: كنت أفود بصفية لترد عن عثمان، فلقبها الأشر فضرب وجه بغلتها حتى فقالت: رُدوني، ولا يفضحني هذا الكلب.

وإسناده حسن: رجاله رجال الشيخين إلا كنانة؛ وهو: مولى صفية - تابعي، وذكره الأزدي في الضعفاء وقال لا يقوم إسناد حديثه - كما في تهذيب التهذيب -، ووثقه المعلي، وابن حبان. وقال عنه الذهبي في الكاشف: "وثق"، وقال الحافظ: "مقبول ضعفه الأزدي بلا حجة" ينظر: [تهذيب التهذيب (٤٤٩/٨)، والنقعات للمعلي (٢٢٨/٢)، والنقعات لابن حبان (٣٣٩/٥)، والكاشف (١٥٠/٢)، والتقريب (٤٦٢)]

(٥) ينظر: البداية والنهاية (٢٩٨/١٠)

الخاتمة

أولاً: النتائج:

بعد هذا العرض الموجز، يمكن ذكر النتائج التالية:

- من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم، ولا ينتقصهم إلا رافضيّ بغيض أو خارجيّ جهول، أو ناصبيّ مبتدع.
- لم يصحّ عن عائشة رضي الله عنها- أنها خرجت على عثمان ولا حرّضت على قتله.

- نسب إلى محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ أنه خرج على عثمان وشارك في قتله، وليست صحبته محل اتفاق، ومع ذلك لم يثبت ذلك عنه.

- لم يثبت عن أحد من الصحابة ﷺ أنه رضي بالخروج على عثمان أو أشار به أو أيّده أو أعان عليه، وما ورد في ذلك من المرويات فهي دائرة بين الضعيف الذي لا يثبت، والمكذوب المخلوق، وأكثرها وردت من طرق مسلسلة بالكذابين والمتروكين.

وعلى فرض صحة ذلك عن بعضهم فلا حجة فيه لأنّ جماهير الصحابة لم ترضَ بالخروج على عثمان ﷺ، وفعل الصحابي إنما يكون حجة إذا سلم من المعارضة، كيف وقد جاءت المرويات الصحيحة التي تؤكد استتكار الصحابة لما حصل من حصار عثمان ﷺ وقتله، ودفاعهم عنه، وهل يُعقل أن يخالف الصحابة رضوان الله عليهم وفيهم سبعة من المبشرين بالجنة النصوص المحكمة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في النهي عن الخروج عن الحاكم، والإنكار على الخوارج الذين وصفهم النبي ﷺ بكلاب النار، وبأنهم شر قتلى تحت أديم السماء!؟

- لم يكن في الصحابة خارجي واحد، وقد قال ابن عباس- رضي الله عنهما-: يوم مناظرته للخوارج الحرورية: "جئتم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد.."، وهذا هو الظنُّ بأصحاب رسول الله الكرام ﷺ، ما كانوا ليحدثوا في دين الله بعد وفاة النبي ﷺ، وهم أنقى هذه الأمة سريرة وأعمقها علماً، وأشدّها اتباعاً.

- ثبت عن أكثر الصحابة نصرتهم ودفاعهم عن عثمان ﷺ بالقول والفعل، وإنما تمكّن الثوار الخوارج من سفك دم الخليفة الراشد بسبب رفض عثمان أن يدافع عنه الصحابة حقناً لدماء المسلمين ويقينا بموعد رب العالمين، واحتساباً لأجر الشهادة التي بشره بها رسول الله ﷺ.

- يعتقد أهل السنة والجماعة حرمة الخروج على الحاكم المسلم وإن جار، وهذا درءاً للمفاسد وحقناً لدماء المسلمين، ولا متمسك لأحد في الخروج على الحاكم لا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، ولا في عمل أحد من الصحابة ﷺ.
- لا ينبغي أن يعتمد على كل ما جاء في كتب التواريخ دون النظر في صحة أسانيدها، ففيها كثير من الروايات الضعيفة والمكذوبة التي تمس أصول المعتقد، وحتى لو كان مؤلفوها ممن عرف بسلامة المعتقد كالطبري وابن الأثير وغيرهما، لأن القاعدة عندهم أن من أسند فقد أحال.

ثانياً: التوصيات:

- توصي الباحثة بضرورة العناية برد شبه أهل البدع - لا سيما الخوارج منهم - لكثرة شرورهم واستفحال خطرهم في هذا الزمن.
- توصي الباحثة بالعناية بنقد المرويات التاريخية التي فيها طعن في عدالة الصحابة والانتقاص منهم أو من ثوابت الدين وأصول العقيدة الصحيحة.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- إجلاء الحقيقة في سيرة عائشة الصديقة، ياسين الخليفة الطيب المحجوب، الناشر: مؤسسة الدرر السنوية، المملكة العربية السعودية، الظهران، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- ٤- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار - مايو ٢٠٠٢م.
- ٥- أنساب الأشراف، المؤلف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلْأُزري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ١٣
- ٦- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٧- تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٨- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧هـ

- ٩- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (د.ط.)، (د.ت).
- ١٠- تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: ٢٦٢هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: ١٣٩٩ هـ
- ١١- تاريخ خليفة بن خياط، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العسفري البصري (المتوفى: ٢٤٠هـ)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ.
- ١٢- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، (د.ط.).
- ١٣- التذكرة الحمدونية، المؤلف: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٤- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢
- ١٥- تفسير ابن كثير، = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩هـ.
- ١٦- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ هـ
- ١٧- تهذيب التهذيب أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

- ١٨- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٩- الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥
- ٢٠- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- ٢١- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م.
- ٢٢- الجمل، المؤلف: محمد بن محمد بن نعمان العكبري البغدادي الشيعي المعروف بالشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤٠٣/١٩٨٣.
- ٢٣- الحظّة في ذكر الصحاح الستة، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، الناشر: دار الكتب التعليمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٢٤- حياة الحيوان الكبرى، المؤلف: محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ، عدد الأجزاء: ٢
- ٢٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

- ٢٦- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ٢٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٨- شرح النووي على مسلم، (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية.
- ٢٩- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٠- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- ٣١- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ٣٢- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.
- ٣٣- طبقات المدلسين لابن حجر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- ٣٤- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط،

- الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٥- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤ هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٣٦- الفتنة ووقعة الجمل المؤلف: سيف بن عمر الأسدي التميمي (المتوفى: ٢٠٠ هـ)، المحقق: أحمد راتب عرموش، الناشر: دار النفائس، الطبعة: السابعة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- ٣٧- الفتوح لابن أعمش، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٨/١٩٦٨، وط بتحقيق د سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢ / ١٩٩٢
- ٣٨- فضائل الصحابة، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣، (د.ط).
- ٣٩- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٤٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٤١- الكامل في التاريخ لابن الأثير، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

- ٤٢- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٨١م.
- ٤٣- لسان الميزان، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- ٤٤- المجروحين، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٤٥- المحن، محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د عمر سليمان العقيلي، الناشر: دار العلوم - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٦- المعارف لابن قتيبة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.
- ٤٧- معجم الأدباء، = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٨- معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراطي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨، عدد الأجزاء: ٣
- ٤٩- معجم الصحابة، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٥٠- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

- ٥١- معرفة الصحابة، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ٥٢- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، (د.ط.)، (د.ت).
- ٥٣- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٥٤- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- ٥٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

